

الجزء الأول

د. موسى أبو مزروق

مَشْوَارُ حَيَاةٍ

ذِكْرِيَّاتُ اللّجُوءِ وَالغُرْبَةِ وَسَنَوَاتِ النُّضَالِ

إعداد : شاكِر الجوهري



الفصل العاشر

السجن الأمريكي والإتهام الإسرائيلي



سجن مانهاتن في مدينة نيويورك

السجن الأمريكي والانتهاك الإسرائيلي

الإعلان الأمريكي الرسمي عن اعتقال أبو مرزوق تأخر لثلاثة أيام وأعقب بيوم تصريحات ستانلي كوهين عن اعتقال موكله.

لقد تمّ توقيف أبو مرزوق يوم الثلاثاء الموافق 1995/7/25، وأعلنت كارول فلورمان Carole Florman المتحدثة باسم دائرة الهجرة والجنسية الأمريكية النبا يوم الخميس الموافق 28 تموز/ يوليو. وكان البيان الذي أعلنته لوسائل الإعلام مليئاً بالتناقضات. فقد ذكرت أنه تمّ توقيفه لأن اسمه مدرج على قائمة "الإرهابيين"، لكنها ذكرت في البيان ذاته أن تحقيقاً جرى لإدراج اسمه على هذه القائمة.

أما روش بيرغرون، المسؤول في دائرة الهجرة، فقد أدلى بتصريح أكثر تناقضاً... قال فيه إن أبو مرزوق أوقف الثلاثاء، ووجه له الخميس اتهام بانتهاك قوانين الهجرة. لكنه أضاف في تناقض آخر أن أجهزة دائرة الهجرة رفضت السماح بدخوله للولايات المتحدة لالتزامه المؤكد أو المفترض في أنشطة "إرهابية". وفيما يبدو أنه محاولة مسبقة للرد على الطعون بتناقض هذه التصريحات، أضاف بيرغرون أن أبو مرزوق الذي اعتقل في البداية للتحقق من وضعه القانوني هو متهم الآن بانتهاك قوانين الهجرة.

وفي محاولة مسبقة أخرى للدفاع عن الدائرة أشارت فلورمان إلى أن أبو مرزوق حصل على حق الإقامة الدائمة والعمل في الولايات المتحدة سنة 1990 بواسطة القرعة... أي أن الدائرة لم تمنحه هذا الحق عن سابق تصور وتصميم...!

مجمال التصريحات السابقة تفر بأنه حين تمّ توقيف أبو مرزوق لم تكن قد وُجّهت إليه أي تهمة... وإنما كان البحث جارياً، والتحقيق يتواصل بهدف إيجاد تهمة تُوجّه له. ولأن الأمر قد حيك من قبل جهة سياسية عليا، ولحسابات وأسباب

سياسية محضة، رفضت فلورمان تحديد الجهة التي أمرت بإجراء التحقيق مع أبو مرزوق قبل أن يُوجَّه له أيّ اتهام.

ومن جهته، فإن بيرغرون الذي لا يمثل أي جهة سياسية أو قضائية، اعتبر في إشارة غير مباشرة إلى وجود أصابع إسرائيلية، وأن مسألة تسليمه لـ "إسرائيل" هي مسألة أخرى... ذلك أنه يعلم أن "إسرائيل" لم تكن قد تقدمت أو أعدت مثل هذا الطلب، بالإضافة إلى عدم وجود أمر توقيف إسرائيلي بحق أبو مرزوق حتى ذلك الوقت.

التحفّظ الأمريكي الذي أوجبه خرق القوانين الأمريكية من قبل الإدارة، قابله فرح غامر في "إسرائيل" التي رأت في اعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أكبر نجاح يتحقق حتى تلك اللحظة في إطار محاربة حركة حماس.

وفي كشف غير مباشر للتواطؤ الأمريكي مع "إسرائيل"، قال أول تقرير بثّه راديو "إسرائيل" عن الحادث يوم الإعلان عنه، إن وزارتي العدل الإسرائيلية والأمريكية تُجريان حالياً اتصالات مستمرة بينهما حول الإجراءات المحتملة، بل والمسموح بها قضائياً بعد قيام السلطات الأمريكية بتوقيف رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وإن المشاورات في "إسرائيل" تدور حول إمكانية تسليم أبو مرزوق للسلطات الإسرائيلية. الأمر الذي يعني أن هذه المشاورات قد بدأت قبل الإعلان الأمريكي عن اعتقال أبو مرزوق، وهو الأمر الذي يعني كذلك أن واشنطن هي التي بادرت إلى مشاوره "إسرائيل" التي يُفترَض أنها لم تكن تعلم بأمر الاعتقال لولا تكرّم واشنطن بإبلاغها به.

وأشار الراديو الإسرائيلي إلى أن "إسرائيل" والولايات المتحدة وقعتا على معاهدة تنص على قيام أي منهما بتسليم المشبوهين إلى الدولة الأخرى فيما إذا قُدِّم لها طلب خاص بذلك. ولكن عملية التسليم تستوجب توافر بيانات تدين تورط المطلوب تسليمه بالحوادث الاعتدائية المنسوبة إليه، كما من اللازم أن تكون الأدلة المتوافرة التي تعرضها "إسرائيل" على السلطات الأمريكية موجبة التسليم بمقتضى أحكام المعاهدة الموقعة بينهما. من هنا فإن عملية التسليم قد تستمر وقتاً طويلاً.

ولأن "إسرائيل" لم يسبق لها أن بحثت مسألة إدانة أبو مرزوق، بالإضافة إلى التقدم بطلب تسليمه لها، فإن الهدية الأمريكية غير المتوقعة جعلت يوئل زنجر Yoel Zinger، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، يقول إنه لا بدّ من التدقيق في القضية قبل توجيه الطلب، وعلى أيّ حال فالمستوى السياسي هو الذي سيحسم أمر توجيه الطلب في غضون الأيام القلائل القادمة. فيما أشار ديفيد ليبائي، وزير العدل الإسرائيلي، إلى أنه حتى إذا قامت الولايات المتحدة بإبعاد موسى أبو مرزوق عن أراضيها، فقد لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى تسليمه إلى "إسرائيل"، مؤكداً أنه ما تزال تجري عملية لإعداد ملف قضائي وجمع الأدلة لعرضها على السلطات الأمريكية فيما إذا اتخذ قرار بتوجيه طلب تسليمه.

غير أن إسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي، والجنرال السابق الذي كان رئيساً للأركان في حرب 1967، وقائداً بارزاً في حرب 1948 قاتل ببشاعة على جبهة القدس، تحدّث بلغةٍ مختلفة لا علاقة لها بالقانون. فهو أكد يوم السبت (1995/7/29) للإذاعة الإسرائيلية أن "إسرائيل" مهتمة جداً بتسليمها موسى أبو مرزوق. وقال "إننا مهتمون جداً بأن يتم تسليمه إلينا. وإن القضاء الإسرائيلي يقوم الآن بجمع الإثباتات ضده". لكن رابين تذكّر في أثناء حديثه تصريحات القانونيين الإسرائيليين، فاستدرك قائلاً "لا يمكنني القول بكل يقين أن لدينا ما يكفي من العناصر لطلب استرداده".

ويبدو أن رابين كان يشير بذلك إلى وجهة النظر التي أبداها يوئل زنجر، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، الذي تحدث عن صعوبات إجرائية لاسترداد أبو مرزوق... موضحاً أن على "إسرائيل" أن تقدّم براهين ملموسة على أنه تورط في جرائم يشملها اتفاق تبادل المجرمين بين البلدين. لكن زنجر مع ذلك قال إن قرار التقدم بطلب التسليم سيأخذ رئيس الوزراء ووزير الخارجية شمعون بيريز Shimon Peres.

وفي غضون ذلك، كانت الأوساط القضائية الإسرائيلية تعلن عدم امتلاكها الأدلة الكافية التي تمكنها من تقديم لائحة اتهام ضدّ أبو مرزوق... مشيرة إلى أن طلب التسليم يجب أن يتضمن أدلة تكون مقبولة ليس لدى المحكمة الإسرائيلية

وحسب، ولكن لدى المحاكم الأمريكية أيضاً... مؤكدة أن "إسرائيل" لا تملك حتى دليلاً واحداً من الأدلة المقبولة لاتهام أبو مرزوق... وهي الصيغة التي تعني بكل بساطة أن القضاء الإسرائيلي متواطئ مع الادعاء العام في "إسرائيل" بشكل يفوق التواطؤ الذي أظهره وسيظهره القضاء الأمريكي لاحقاً في قضية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس.

ولكن كيف ولماذا لا تملك "إسرائيل" أدلة كافية ضد أبو مرزوق؟

تقول صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في 1995/7/30: "أتضح في أثناء مناقشة الأمر مع رؤساء جهاز الاستخبارات الإسرائيلي أن معظم المعلومات حول صلة أبو مرزوق بالعمليات المسلحة مصدرها معلومات استخبارية لا يمكن عرضها لأسباب أمنية. وهي تعتمد على تقارير مخبرين بواسطة مصادر لا يمكن الكشف عن هويتها". وأشارت الصحيفة إلى النقطة الأهم في هذه القضية، وهي أن اتفاقية تبادل تسليم المجرمين المبرمة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة لا تشمل "المخالفات الإرهابية" على حد قول مصادر قضائية إسرائيلية. ولذلك، فإن على "إسرائيل" أن تسند طلب التسليم إلى مخالفات قتل أو محاولة قتل... الأمر الذي لا يمكن الحصول على إثباتات قطعية بشأنه.

مما سبق، يتضح أن طلب التسليم الذي تقدمت به "إسرائيل" هدف في الأساس إلى إطالة أمد اعتقال أبو مرزوق في السجن الأمريكي، بتواطؤ واضح من قبل الإدارة الأمريكية، وكذلك القضاء الأمريكي.

لقد اتخذ قرار التقدم بطلب التسليم بالرغم من إعلان وزير العدل الإسرائيلي أن هناك حدوداً لقدرة "إسرائيل" على التعامل قانونياً مع هذا الموضوع، وأرسل طلب التسليم للحكومة الأمريكية بواسطة الفاكس.

وحين تم إرسال طلب التسليم كانت قد بدأت "تذهب السكره وتأتي الفكرة" لدى بعض الإسرائيليين الذين رأوا في استلام أبو مرزوق ضرراً يفوق الفائدة المتوخاة منه. وهذا ما عبرت عنه صحيفة دافار الإسرائيلية في مقال افتتاحي لها في 1995/8/6. جاء في تلك الافتتاحية بالغة الأهمية، والمبكرة في التعامل العقلاني

مع الحدث، والذي أدى في نهاية المطاف إلى تراجع "إسرائيل" عن طلب التسليم وإطلاق سراحه، بالرغم من صدور قرار عن المحكمة الأمريكية بالاستجابة للطلب الإسرائيلي، وبالرغم من كل نواقصه التي أقرت بها "إسرائيل" قبل غيرها.

تقول افتتاحية دافار أن الإسرائيليين شغلوا كثيراً بموضوع اعتقال زعيم حماس موسى أبو مرزوق في الولايات المتحدة، ونية الحكومة الإسرائيلية طلب تسليمه لها بموجب اتفاقية بين الدولتين، وكانت النعمة السائدة لدى وسائل الإعلام ضرورة طلب تسليمه، كجزء من الحرب التي تخوضها "إسرائيل" ضدّ "الإرهاب"، ولكن هل هذا ما يعني "إسرائيل"، خصوصاً في هذه المرحلة من المفاوضات مع السلطة الفلسطينية. وحسب معلومات أجهزة الأمن الإسرائيلية، يعدّ أبو مرزوق أكبر قائد سياسي لحركة حماس منذ سنة 1989، وهو الذي أعاد تنظيم حركة حماس التي انهارت على أثر اعتقال قادتها وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين.

وأضافت الافتتاحية أن أبو مرزوق قام بنقل قيادة الحركة إلى خارج البلاد، وأنشأ علاقات مع كل من سورية وإيران، وحصل منهما على الدعم والمساعدة المالية لنشاطات حماس. ويستنتج من ذلك أن أبو مرزوق مسؤول إلى حدّ ما عن نشاط الأجهزة العسكرية لحماس، وبشكل ملموس يبدو أنه مسؤول عن أعمال القتل والأعمال الانتحارية التي نفذها أفراد وخلايا تابعون لعز الدين القسام. من ناحية أخلاقية وجماهيرية، يتوجب على حكومة "إسرائيل" أن تعمل على استلام أبو مرزوق وتقديمه إلى المحاكمة، على اعتبار أنه أكبر قائد سياسي لحماس، وتعدّ العمليات التي نفذتها حماس، وكان آخرها عملية رامات غان كافية لتبرير نية الحكومة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستلام أبو مرزوق، وهذا ما يتضمن رسالة مهمة إلى الأسرة الدولية مفادها أن مكافحة "الإرهاب" شاملة ومستمرة. لنفترض أن "إسرائيل" لديها أدلة قوية لإقناع الولايات المتحدة أن تسلمها أبو مرزوق، يظل هناك عاملان آخران يؤثران على اتخاذ الموقف.

وتقول الصحيفة أنه لا بدّ أن اعتقال أبو مرزوق في "إسرائيل" يشكّل ضربة لنشاط حماس في مجالات حشد الموارد والعلاقات الدولية، إلا أن هذه الضربة تكون

مؤقتة، ولقد أثبتت التجربة لدى التنظيمات الفلسطينية أن القادة الذين يتركون مناصبهم لا يتركون وراءهم فراغاً لفترة زمنية طويلة، بل يؤسس القادة الجدد مكانتهم بتصعيد العمل العسكري. ومن ناحية أخرى، مع أن أبو مرزوق لديه مخزون واسع من المعلومات، التي يمكن بواسطتها كشف خلايا سرية ومطلوبين وأسلحة وما شابه ذلك، ولكن عملية تسلّمه لا بدّ أن تستغرق أشهراً طويلة، ويصبح خلالها موضوعاً إعلامياً على مستوى دولي، وربما موضوعاً للصراع القضائي كذلك، وهذا ما يمنحه حصانة داخل السجون الإسرائيلية. أضف إلى ذلك أن اعتقال أبو مرزوق في "إسرائيل" يؤدي إلى تصعيد عمليات حماس، وربما يعملون على اختطاف رهائن من الإسرائيليين من أجل إطلاق سراح زعيمهم، والدليل على ذلك النشاطات التي مارستها حماس من أجل إطلاق سراح الشيخ أحمد ياسين، وردود فعل حزب الله على أثر اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد في الجنوب اللبناني.

وتشير الصحيفة أنه ربما أن هذه العوامل المذكورة كانت ضعيفة القيمة في الماضي، ولكن الوضع تغير على أثر عقد اتفاقية أوسلو، وأصبحت "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية تأخذ كل منهما بالاعتبار آثار وأبعاد أي قرار على الطرف الآخر، خصوصاً أن "إسرائيل" تهمها في المرحلة الحالية بلورة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات. وبالتالي، يتوجب على الحكومة الإسرائيلية في الوضع الراهن، أن تدرس ردها على عمليات حماس (مثل الطوق الأمني وإرجاء المفاوضات)، ليس من حيث تأثيرها على الفلسطينيين، وإنما كذلك من حيث تأثيرها على مكانة عرفات لدى الفلسطينيين، وقيامه بدور معتدل في مسيرة أوسلو، ولجم المعارضة الداخلية وخصوصاً حماس، ومع أن هذا اللجم يمارسه عرفات حالياً وبشكل جزئي وغير كاف، ولكنه على المدى البعيد سيكون أكثر فعالية من أجهزة المخابرات والأمن الإسرائيلية. ولعملية اللجم مغزى عميق فيما يتعلق بإمكانية إنشاء علاقات تعايش بين "إسرائيل" وبين الكيان الفلسطيني في المستقبل.

وتذكر افتتاحية الصحيفة أن الوضع الأفضل من ناحية "إسرائيل" أن يظل أبو مرزوق يتنقل من مكان إلى آخر، كما كانت حالته منذ أشهر، نتيجة نبذ سلطات

البلدان العربية له؛ لأنه يههما المسيرة السلمية في المنطقة. وفي هذا الوضع، تكون الأضرار الناجمة عن عدم تسليم أبو مرزوق محدودة، وقدرته على إعاقة المسيرة السلمية آخذة بالاضمحلال. كذلك بريطانيا فضّلت بعد الحرب العالمية الثانية تركّ الحاج أمين الحسيني يتجول خارج أرض "إسرائيل"، بدلاً من العمل على استلامه، وما يثير ذلك من عدم هدوء وتعرض سيطرتها على البلاد للخطر. ويُعدّ أبو مرزوق أشبه ما يكون بحبة البطاطا الساخنة، يريد الجميع أن يتذوقها ولكن كل شخص يرميها بسبب حرارتها العالية، وفي حالة إحضاره إلى "إسرائيل" تكون أضرار وجوده هنا أكثر من فوائد وجوده، وذلك على الرغم من أهمية تقديمه إلى العدالة.

وكأن لسان حال الصحيفة الإسرائيلية—في هذه الافتتاحية—يتحدث عن الولايات المتحدة، التي فاق حماسها تسليم أبو مرزوق لـ "إسرائيل" حماس "إسرائيل" ذاتها، بقول: "إنّ عدواً عاقلاً أفضل من الحليف الأمريكي الجاهل...!".

ونوهت الصحيفة أن جهل الحليف الأمريكي قد تجلّى في كل ذلك الحماس الذي أظهره في قضية أبو مرزوق. فقد جرى اعتقال الرجل أولاً، ثم بدأت عملية تجميع المعلومات التي تتيح توجيه الاتهام له. ولم تُقمّ بهذه العملية الجهات السياسية أو الأمنية الأمريكية فقط، ولكن شاركت فيها أيضاً الجهات القضائية. فبعد يومين فقط من توقيفه في مطار نيويورك، كانت الأخبار تتسرب عن أن وزارة العدل الأمريكية اتصلت مع وزارة العدل الإسرائيلية تطلب معلومات تدين أبو مرزوق.

ولم تُخفِ واشنطن هذا التواطؤ، فقد صرّح مسؤولون أمريكيون أن الجهات المعنية طلبت من "إسرائيل" والأردن تزويدها بأي معلومات قد تفيد هذه القضية. وأضافوا أن لديهم أدلة على وجود علاقة له بنشاطات "إرهابية" خارج الأراضي الأمريكية، لكنه ليس لديهم أدلة قوية تؤكد علاقاته بنشاطات "إرهابية" داخل الولايات المتحدة. وهم يبحثون عن أي شيء يؤكد خرقه للقانون الأمريكي، وتحديدًا نشاطاته في جمع الأموال في الولايات المتحدة لصالح منظمات تعدها واشنطن "إرهابية". (انتهت افتتاحية صحيفة دافار، والترجمة منقولة عن

صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 10/8/1995)

وكانت صحيفة أردنية (الحدث، 1995/8/1) قد نسبت لمصادر غربية مطلة قولها ”إن الإدارة الأمريكية طلبت من الأردن الحصول على معلومات حول مدى تورط أبو مرزوق في النشاط العسكري – الأمني لحماس، خصوصاً وأنه كان يقيم في عمان قبل ترحيله عنها منذ أسابيع قليلة فقط“.

ولدى البحث في ملف الدعوى، لوحظ وجود نسخة (فوتوكوبي) لصفحات جواز سفر أبو مرزوق الذي كان يستخدمه في الدخول إلى الأردن والخروج منه.

ومن جهتها قالت إذاعة الجيش الإسرائيلي في 1995/7/30 إن ”إسرائيل“ سلّمت الولايات المتحدة معلومات حول تورط مباشر لأبو مرزوق في مقتل طالبة أمريكية خلال عملية ”استشهادية“ قام بها فلسطيني في نيسان/ أبريل 1995 في قطاع غزة، ولقي سبعة إسرائيليين مصرعهم أيضاً في الانفجار الذي نتج عن سيارة مفخخة. وأضافت الإذاعة أن أبو مرزوق الذي كان موجوداً في دمشق أعطى أمر القيام بهذه العملية التي تبنت مسؤوليتها حركة حماس.

وفي إطار السباق الأمريكي على معاداة العرب والنفاق لـ”إسرائيل“، تقدّم الفونس داماتو Alfonse D’Amato، رئيس لجنة المصارف في مجلس الشيوخ الأمريكي، بمشروع قانون جديد إلى المجلس يهدف إلى إغلاق الولايات المتحدة في وجه أعضاء حركة حماس. وحمل مشروع القانون اسم ”قانون منع حماس لسنة 1995“. وقال داماتو لدى تقديمه المشروع: ”إننا لا نستطيع التفاوض عن أعمال حماس والمجموعات المماثلة لها، كما لا يمكننا أن نسمح لمثل هذه المجموعات بالعمل داخل الولايات المتحدة“.

وذكر داماتو أن مشروع القانون سيغلق الباب على الأقل أمام أبو مرزوق، الذي كان تخرّج من جامعة لويديانا وقيم مع زوجته وأبنائه قرب العاصمة واشنطن.

ويدعو مشروع القانون إلى تعديل قانون الهجرة والجنسية لسنة 1990، حتى يكون بالإمكان اعتبار أعضاء حركة حماس ”إرهابيين“. ولذلك فإنهم سيكونون غير مؤهلين للحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، كما أنهم سيمنعون من دخولها.

ولم يبال المسؤولون الأمريكيون في تنافسهم على النفاق لـ "إسرائيل" بالمصالح الأمريكية ذاتها. فقد خاضوا ذلك السباق وهم مؤمنون أنه قد يجر مخاطر حقيقية على الأمن الأمريكي وأمن المواطنين الأمريكيين. ولهذا فقد اتخذت إجراءات أمنية احترازية ابتداءً من منتصف ليلة العاشر من آب/ أغسطس، أي بعد ساعات فقط من تقديم طلب التسليم الإسرائيلي إلى محكمة جنوب نيويورك.

الإجراءات الأمنية المشددة فُرضت في جميع المطارات الأمريكية، إثر تلقّي معلومات حساسة من أجهزة الأمن والاستخبارات الفيدرالية الأمريكية تحذّر من احتمال وقوع اعتداء إرهابي يستهدف المطارات.

وقد وزعت مصلحة الطيران الفيدرالي الأمريكية أمراً إلى الأجهزة الأمنية والمطارات وشركات الطيران بمضاعفة وتشديد الإجراءات الأمنية في المطارات الأمريكية، وطلبت من هذه الجهات الاستعداد في الشهرين المقبلين لاتخاذ إجراءات أمنية مضاعفة وأكثر تشدداً للحيلولة دون وقوع أعمال إرهابية. ومن بين الإجراءات الأمنية التي اتُخذت نشر المزيد من رجال الأمن، سواء الذين يلاحظهم المسافرون من ثيابهم الرسمية، أم الذين يرتدون ثياباً مدنية. وكذلك تفتيش حقائب المسافرين، بعد استجوابهم، ولذلك طال انتظار المسافرين في الصفوف الطويلة. وكذلك إجراءات التفتيش الدقيق للمسافرين عند بوابات المغادرة.

وقال مسؤول في مصلحة الطيران الفيدرالي إن الإجراءات اتُخذت بناءً على معلومات استخبارية دقيقة، وبعد أحداث ووقائع حصلت أخيراً تفيد باحتمال وقوع أعمال "إرهابية" في الأشهر القليلة المقبلة. وقال المسؤول: "إن من بين الأحداث اعتقال موسى أبو مرزوق في نيويورك، أحد القادة السياسيين في حركة حماس، والمحاكمة التي تجري في نيويورك للمتهمين بتفجير مركز التجارة العالمي".

قد لا تكون الإجراءات الأمريكية ناجمة عن مخاوف حقيقية، إذ إنها قد تكون هدفت إلى إقناع الرأي العام الأمريكي بصحة الإجراء الذي اتُخذ بحق أبو مرزوق، لا سيما وأن حركة حماس حرصت على نفي التهديدات التي صدرت باسمها

للإدارة الأمريكية. وفي معرض تأكيد صحة الإجراء الأمريكي قال مارتن انديك Martin Indyk، السفير الأمريكي لدى "إسرائيل" في ذلك الوقت وهو يهودي، إن الإدارة الأمريكية تنظر بصورة جدية إلى التهديدات التي أطلقتها حركة حماس في حال تسليم رئيس مكتبها السياسي لـ "إسرائيل". وأضاف أنه يعدّ حماس حركة "إرهابية" من الدرجة الأولى، وأنه يجب التعامل معها من هذا المنطلق.

أما حركة حماس التي فوجئت تماماً بالإعلان الأمريكي عن توقيف رئيس مكتبها السياسي، فقد بادرت مكتبها السياسي إلى الاجتماع فوراً في عمان برئاسة خالد مشعل، نائب رئيس المكتب الذي سيتولى زعامة الحركة في وقت لاحق. كما فوجئت حركة حماس داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في قطاع غزة، حيث لعب أبو مرزوق دوراً بارزاً في إعادة تأسيس جماعة الإخوان المسلمين التي انبثقت عنها الحركة، كما لعب دوراً بارزاً في إعادة ترتيب الهيكلية القيادية للحركة في كل مرة كانت الأجهزة الإسرائيلية تنجح في تفكيكها واعتقال أعضائها. تحت عنوان "بيان حول توقيف الدكتور أبو مرزوق من قبل السلطات الأميركية"، صدر في عمان البيان الأول لحركة حماس عن الحادث في يوم الإعلان الأمريكي ذاته في 1995/7/28. وجاء فيه:

في خطوة خطيرة واستفزازية قامت السلطات الأميركية بتوقيف الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، يوم الثلاثاء 1995/7/25، بعد وصوله الولايات المتحدة مرافقاً أفراد عائلته في زيارة خاصة تتعلق بترتيب دراسة أبنائه.

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تدين وتستنكر بشدة هذه الخطوة غير المبررة، خاصة أن الدكتور أبو مرزوق وصل إلى الولايات المتحدة الأميركية بصورة مشروعة، ولم يرتكب ما يخالف القانون الأمريكي.

إن حركة حماس، وهي تطالب الإدارة الأميركية بالإفراج الفوري عن الدكتور أبو مرزوق، تحذّر من أي تفكير أو محاولة لتسليمه لسلطات الاحتلال الصهيوني. وتعتبر حركة حماس الإدارة الأميركية مسؤولة مسؤولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يلحق بالدكتور أبو مرزوق.



إن هذه الخطوة تُعتبر ضربة جديدة توجهها الولايات المتحدة لشعبنا ولحركته المجاهدة حماس التي تخوض نضالاً مشروعاً ضدّ الاحتلال الصهيوني، وتقود شعبنا في جهاده من أجل نيل حقوقه المشروعة ودمر الاحتلال.

إن استمرار توقيف الدكتور أبو مرزوق سيزيد من غضب وسخط شعوب العالم العربي والإسلامي على الولايات المتحدة وسياستها العدوانية، خاصة لما تحظى به حماس من دعم وتأييد هذه الشعوب وكل أنصار الحرية في العالم، ولما تمثله من أمل لهذه الشعوب في التصدي للعدوان الصهيوني لتحرير القدس والأقصى، إضافة لما يمثله الدكتور أبو مرزوق كقائد إسلامي له مكانته على المستويين العربي والإسلامي.

إن حركة حماس تهيب بكل الدول الصديقة والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان والمناصرة للشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة استنكار هذه الخطوة، والتحرك العاجل للضغط على الإدارة الأمريكية من أجل تأمين الإفراج الفوري عن الدكتور أبو مرزوق.

إن حركة حماس التي لم تسيء للولايات المتحدة ولم تتعرض لأي من مصالحها، وحصرت صراعها مع العدو الصهيوني وأكته القمعية داخل فلسطين، تدعو الإدارة الأمريكية إلى مراجعة خطوتها هذه والإسراع بالإفراج عن الدكتور أبو مرزوق.

إننا في حركة حماس نتابع أولاً بأول مجريات الأمور، وسنقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تطور الموقف.

واضح من صياغة البيان أنه اعتمد لغة هادئة لا تهدف إلى التصعيد. وقد اختار البيان أن يحذر الولايات المتحدة بلغة بالغة الدبلوماسية إلى إمكانية تعرض مصالحها للخطر بقوله: "إن حركة حماس لم تسيء للولايات المتحدة ولم تتعرض لأي من مصالحها، وحصرت صراعها مع العدو الصهيوني... إلخ". وهي الصيغة التي تعني أن حماس قادرة على تغيير هذه السياسة والبدء بالتعرض للمصالح الأمريكية.

ولذلك فإن الحركة حرصت في اليوم التالي إلى المسارعة إلى نفي ما بثه الراديو الإسرائيلي عن قيام عناصر من حركة حماس باختطاف مواطنين أمريكيين في قطاع غزة والتهديد بقتلهم في حال عدم الاستجابة للإفراج عن د. أبو مرزوق. وهو الخبر الذي فبركته "إسرائيل" في إطار مساعيها لتحريض الرأي العام الأمريكي، وإطالة أمد اعتقال أبو مرزوق في أمريكا. ولم يكتفِ البيان بالنفي، لكنه أضاف في سياق البيان الأول ذاته، وبلغة أكثر وضوحاً:

"وإن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إذ تنفي نفياً قاطعاً مثل هذه الادعاءات الصهيونية الخبيثة، لتؤكد أنها تصب في إطار المحاولات الدؤوبة للعدو الصهيوني لتشويه جهاد ومصادقية حركة حماس، والتي تحصر عملياتها في إطار مقاومة الاحتلال الصهيوني.

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهي تتابع هذه المحاولات الصهيونية المكشوفة لتشويه صورة الحركة، لتهيب بكل كوادرها أن يتحلوا بضبط النفس، وأن لا ينجروا إلى ممارسات قد تستغل من قبل عدونا المجرم. وتعاهد حماس جماهير شعبنا وأمتنا على أن تبقى وفيه لدرب الجهاد والاستشهاد، حتى تحرير الأرض والمقدسات".

وفي اليوم ذاته (1995/7/28)، وجّه المكتب السياسي للحركة رسالة إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون انتهجت الخطاب ذاته في استخدام كلمات التهديد المبطن. قالت حماس لكلينتون:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في غاية السخط والدهشة إزاء الاعتقال غير المبرر للدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي وصل إلى الولايات المتحدة في زيارة خاصة، عائداً إليها بعد سنوات من الإقامة القانونية، التي لم يحدث خلالها أن خالف أياً من القوانين الأمريكية، إضافة إلى أن أربعة من أولاده قد وُلِدوا في الولايات المتحدة ويحملون الجنسية الأمريكية.

إن حركة حماس إذ تدين وتستنكر بشدة هذا الإجراء التعسفي، وتطالب بإطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق فوراً، فإنها تحذر الإدارة الأمريكية من عواقب



تسليمه إلى "إسرائيل"، ولا تملك إلا أن تحمّل المسؤولية الكاملة للإدارة الأميركية على كل ما قد يلحق بالدكتور أبو مرزوق من سوء. وإنه لما يبعث على الأسى أن تستمر حكومة الولايات المتحدة في اتخاذ مواقف معادية لحركة حماس التي تخوض نضالاً شرعياً ضدّ الاحتلال الصهيوني في سبيل استعادة حقوق شعبنا المغتصبة، في محاولة لاسترضاء حليف موهوم، هو دولة العدو الصهيوني.

إننا نتساءل، متى سيعترف صنّاع السياسة في الولايات المتحدة بأن المستقبل في كل المنطقة العربية هو لا محالة للإسلام؟ وما هي المصالح الأميركية التي يخدمها تبني موقف منحاز لصالح كيان عدواني لم يتوقف منذ نشأته عن انتهاك أبسط حقوق الإنسان لشعوب المنطقة عرباً ومسلمين؟

نرجو أن يأتي اليوم الذي يدرك فيه صنّاع السياسة الأميركيون مدى الظلم الذي تلحقه سياساتهم بشعبنا، ونأمل أن يتبنوا موقفاً غير منحاز ولو لمرة واحدة. ولربما ساعدهم على ذلك أن يتأملوا في تاريخ بلدهم بحثاً عن أوجه التشابه الكثيرة بين نضال الفلسطينيين ونضال أسلافهم من أجل الاستقلال. إن الإرهاب الذي تُنَهَم حركة حماس بممارسته لا يختلف عن النضال المشروع الذي خاضه الشعب الأميركي من أجل الاستقلال، أو الشعب الفرنسي من أجل التحرّر من ألمانيا النازية، أو شعب جنوب إفريقيا من أجل الكرامة والمساواة والتحرّر من قيود التمييز العنصري.

إننا نحذر الإدارة الأميركية بكل وضوح من استمرار احتجاز الدكتور أبو مرزوق، ونؤكد أن من شأن ذلك أن يزعج مزيداً من مشاعر الغضب في نفوس العرب والمسلمين ضدّ الإدارة الأميركية التي يُنظر إلى سياساتها على أنها منحازة وعدوانية، مؤكدين على أن حركة حماس تمثل بالنسبة للأغلبية الساحقة من المسلمين—والذين تعتبر قدسية فلسطين جزءاً أساسياً من عقيدتهم—الأمل الذي يرون من خلاله إمكانية تحرير القدس وتحرير المسجد الأقصى. أما الدكتور أبو مرزوق فهو زعيم إسلامي معروف، ويلقى القبول والاحترام في مختلف الأوساط الشعبية عربياً وإسلامياً.

إنه لمن المؤسف حقاً أن تصر الإدارة الأميركية على اعتبار حركة حماس منظمة إرهابية، ورجالها أشخاصاً غير مرغوب فيهم، على الرغم من أن

الحركة ما زالت حتى الآن ممتنعة عن الإضرار بالمصالح الأميركية—رغم ما أبدته الإدارات الأميركية المتعاقبة من عداوة لشعبنا—قاصرة نضالها على التصدي للعدوان الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية.

وإننا إذ نطالب بالإطلاق الفوري وغير المشروط لسراح الدكتور أبو مرزوق، فإننا نؤكد لكم أن حركة حماس ستتعامل مع الأحداث بما هو مناسب، ولا يزال يحدونا الأمل في أن تتصرف الإدارة الأميركية بعقلانية، وأن تتجنب توريث نفسها في حرب مباشرة مع الشعب الفلسطيني ومع المسلمين في العالم أجمع.

غير أن تطورات التواطؤ الأمريكي مع "إسرائيل" استدعت تغييراً في خطاب حركة حماس، تجلى في المذكرة التي بعثت بها في 1995/7/31 إلى جانيت رينو Janet Reno، وزيرة العدل الأمريكية، وتحدثت فيها عن أنها تقوم بدراسة كافة الخيارات.

قالت المذكرة:

لا يزال اعتقالكم للدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، منذ الخامس والعشرين من شهر يوليو الجاري يضاعف من مشاعر الاستياء والسخط في أوساط حركتنا ولدى كافة الشعوب العربية والإسلامية، ويرسخ القناعة لدينا بأنه إجراء سياسي له صلة بأراء الدكتور أبو مرزوق ومواقفه السياسية التي لا تتفق مع وجهة النظر الأميركية، وأنه ليس هناك أي سبب قانوني أو قضائي يبرر هذا الاحتجاز، سيما وأن الدكتور أبو مرزوق كان قد وصل لتوّه في زيارة عائلية خاصة بشكل قانوني، ولم يسجل عليه أنه ارتكب أي مخالفة قانونية طيلة فترة وجوده ودراسته في الولايات المتحدة.

إن ما يثير قلقنا ويضاعف من غضبنا هو تعمدكم المماثلة في البت في قضية احتجازه غير المبرر، للسماح للإسرائيليين بالتدخل وتوفير الوقت اللازم للتقدم بطلب تسلمه بناءً على تهمة يتم تليفها له في المحاكم الإسرائيلية. الأمر الذي يطعن في نزاهة ومصداقية السلطات الأميركية.

إن بدء مشاورات مشتركة بين خبراء قانونيين إسرائيليين وأميركيين ولمدة تزيد عن ثلاثين ساعة في اليومين الأولين لاعتقال الدكتور أبو مرزوق يؤكد



التدخل الإسرائيلي الواضح في هذه القضية، كما يؤكد أنها قضية سياسية تماماً وليست قانونية كما زعمت السلطات الأميركية، التي فشلت حتى الآن في توجيه تهمة محددة للدكتور أبو مرزوق. إننا نحذر مرة أخرى من أن تأخير الإفراج عن الدكتور أبو مرزوق سيعقد الأمور، وستكون له عواقب سلبية بالغة.

إن حركة حماس تدرس بجدية بالغة كافة الخيارات المطروحة أمامها في حال تجاهلت السلطات الأميركية النداءات الموجهة إليها من أوساط شعبية ورسمية للإفراج عن الدكتور أبو مرزوق وواصلت اعتقاله لدوافع سياسية، أو فكرت بتسليمه إلى السلطات الإسرائيلية التي قررت بالأمس التقدم بطلب لاستلامه، والتي ثبت لدى كافة منظمات حقوق الإنسان الغربية—وفي بلادكم بالذات— أنها تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني بشكل دائم وسافر، وتستخدم التعذيب في التحقيق، ولا يتوفر لدى محاكمها الحد الأدنى من النزاهة.

إننا نرجو أن تعي حكومتكم خطورة وحساسية الوضع الناجم عن هذه القضية، أملين الاستجابة إلى نداء المنطق بالإيعاز بإطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق فوراً، والسماح له بالمغادرة إلى الجهة التي يختارها.

وأصدرت حماس في اليوم ذاته بياناً بالفحوى ذاتها قالت فيه إنها تدرس كافة الخيارات المتاحة أمامها في حال تجاهلت السلطات الأميركية المطالب المتكررة بالإفراج عن أبو مرزوق. وقالت إن من شأن الاستمرار في احتجازه تعقيد الأمور مما ستكون له انعكاسات سلبية بعيدة المدى. وحذرت من استئثار الرأي العام العربي والإسلامي بأي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى حدوث عواقب غير مأمونة النتائج.

وفي الأيام التالية، صعدت حماس من نشاطها السياسي الهادف إلى ممارسة ضغوط على الإدارة الأميركية، لإرغامها على إطلاق سراح رئيس مكتبها السياسي. فوجهت في 31 تموز/ يوليو رسالتين لكل من العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، وداعية الحقوق المدنية الأمريكي القس جيسي جاكسون Jesse Jackson، ناشدتهما التدخل لإطلاق أبو مرزوق.

قالت حماس في رسالتها للعاهل المغربي :

تقديراً منا للمكانة الإسلامية المرموقة التي تحظون بها في العالم العربي والإسلامي والاحترام الذي تلقونه على الصعيد الدولي، ونظراً لتولي جلالتم رئاسة الدورة الحالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وبصفتكم أمين عام لجنة القدس، فإننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نتوجه إليكم لوضعكم في صورة تطورات حادث اعتقال الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وذلك عقب وصوله إلى الولايات المتحدة وعائلته بصورة قانونية يوم الثلاثاء الموافق 25 تموز/ يوليو 1995.

جلالة الملك.. إن الدلائل المتوفرة لدينا تشير إلى أن عملية الاعتقال تمت لأسباب سياسية تتصل بآراء ومعتقدات الدكتور أبو مرزوق، خاصة في ضوء فسخ الحكومة الأميركية مزيداً من الوقت أمام الإسرائيليين للتقدم بطلب لتسليمه لهم، فضلاً عن السماح لهم بالتدخل في مجريات القضية منذ بداية الاحتجاز.

جلالة الملك.. إننا على رجاء بأن تبذلوا مساعيكم الحميدة لدى الإدارة الأميركية لضمان الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق، والحيلولة دون تطور مسألة اعتقاله، وتجييرها لخدمة أطراف تسعى لإشاعة التوتر في المنطقة العربية. إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" يحدونا الأمل أن يجد هذا النداء صده لدى جلالتم لإنهاء هذه الأزمة، والسماح للسيد أبو مرزوق بمغادرة الولايات المتحدة إلى الجهة التي يختارها.

راجين من العلي القدير أن يوفقكم لما فيه خير الأمة الإسلامية جمعاء.
وتفضلوا بقبول تقدير قيادة حركة حماس وأبناء الشعب الفلسطيني.

ويلاحظ هنا أن حداثة عهد حماس بالاتصالات السياسية الرفيعة التي فرضها عليها حادث اعتقال أبو مرزوق قادها لاستخدام لقب "الأمين العام للجنة القدس" التي يتولى الملك الحسن الثاني رئاستها.

وقالت حماس في رسالتها إلى جاكسون :

انطلاقاً من مراقبتنا لسجلكم المشرف في مناصرة قضايا حقوق الإنسان، نود في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن نضعكم بصورة ما حصل من تطورات

بشأن اعتقال سلطات بلادكم الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس منذ أكثر من أسبوع، حيث جرى اعتقاله في مطار جون كينيدي عقب وصوله في زيارة خاصة مع عائلته إلى الولايات المتحدة بصورة قانونية.

إننا في حركة حماس نعتقد أن الاستمرار في اعتقال السيد أبو مرزوق يقدّم دليلاً واضحاً على الصبغة السياسية للعملية، مما يعزز شكوكنا بإمكانية استغلال الوقت من قِبَل أطراف خارجية وفي مقدمتها السلطات الصهيونية، بهدف تليفيق تهمة باطلة ضدّ الدكتور أبو مرزوق.

إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء صمت ومماطلة الإدارة الأميركية تجاه الاعتقال، خاصة في ضوء ما تردد من أنباء خطيرة حول تعاطي الولايات المتحدة مع طلب تقدمت به السلطات الصهيونية لتسلم أبو مرزوق.

إن من شأن هذه التطورات السلبية أن تثير موجة لا حدود لها من الغضب والاستياء تجاه الولايات المتحدة في أرجاء العالم العربي والإسلامي، الأمر الذي يندرز بعواقب غير مأمونة.

إننا نأمل أن تتدخلوا لدى الإدارة الأميركية والأوساط الشعبية والرسمية؛ لأجل دعم المطالبة بالإفراج عنه، والسماح له بمغادرة الولايات المتحدة إلى الجهة التي يختارها، آمليين أن يلقى نداؤنا هذا من قِبَلكم الاستجابة العاجلة التي تتناسب وخطورة الأزمة.

وفي اليوم التالي، وجهت حماس رسالتين مماثلتين لكل من د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، ود. حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد أكدت حماس في هاتين الرسالتين على "الصفة السياسية الصرفة لهذا الاعتقال، خاصة بعد سماح حكومة الولايات المتحدة للسلطات الإسرائيلية بالتدخل في مجريات حادث الاعتقال، مما يفصح عن وجود نوايا مبيتة، ويعزز قناعتنا بإمكانية تطور القضية سلباً باتجاه تليفيق تهمة باطلة بحق الدكتور موسى أبو مرزوق أو حتى تسليمه للسلطات الإسرائيلية التي قررت المطالبة بذلك".

وأعربت حماس عن أملها بتدخل عبد المجيد والغابد بشكل سريع لضمان الإفراج عن أبو مرزوق وتوجهه إلى المكان الذي يرغب فيه، والحيلولة دون أن تؤدي

المماثلة التي تبديها الحكومة الأمريكية إزاء الاستجابة للنداءات الموجهة إليها بهذا الصدد إلى تعقيد الأمور بصورة لا تُحمد عقبائها. وقالت حماس في رسالتها للغابد ”إننا في حركة حماس إذ نتوجه إليكم بهذا النداء، لنأمل أن يجد صداه من خلال تدخلكم لدى الإدارة الأمريكية وحضها على الاستجابة للنداءات الرسمية والشعبية في العالم الإسلامي والعربي للإفراج عن د. موسى أبو مرزوق“.

غير أن قرار المحكمة الأمريكية في 1995/8/2 القاضي بتمديد اعتقال أبو مرزوق أدى إلى تصعيد ملحوظ في لغة الخطاب لدى حركة حماس. بل يمكن القول إن هذا التصعيد سبق قرار المحكمة في محاولة للضغط على الإدارة التي اتخذت أساساً قرار الاعتقال.

ففي 2 آب/ أغسطس أصدرت حماس بيانين، أعربت في الأول عن قلقها العميق لتأخر السلطات الأمريكية في الإفراج عن رئيس مكتبها السياسي، وأكدت على أن:

- استمرار اعتقاله يفتح الباب أمام تكهنات عديدة لا أحد يعتقد أنها تصب في صالح المنطقة.
- الفرصة ما زالت متاحة لكي تصحح السلطات الأمريكية خطأها غير المبرر باعتقال د. أبو مرزوق دون دواع قانونية، وهو إجراء منافي للأعراف الدبلوماسية التي حددت أساليب التعامل مع الشخصيات السياسية.
- الاعتقال باعتباره عملاً سياسياً يستلزم من الإدارة الأمريكية اتخاذ قرار بالإفراج عن د. أبو مرزوق، بغض النظر عن طبيعة الإجراءات الأخرى التي تتملكنا شكوك بنزاهتها وبعدها عن التدخلات الخارجية.

أما البيان الثاني، فقد كان بادئ الحدة ليس في الحديث عن أمريكا فقط، وإنما عن أطراف عربية—الأردن والسلطة الفلسطينية—اعتبرها شريكة في مؤامرة اعتقال أبو مرزوق. بدأ البيان بمخاطبة الشعب المجاهد قائلاً:

ها هي خطوط المؤامرة ضدّ شعبنا وإسلامه العظيم تتضح وتبرز خيوطها المتشابكة ويسفر المجرمون عن وجوههم السوداء، وينجلي التحالف غير المقدّس الذي ربط الأطراف العربية وإسرائيل وأميركا من أجل ضرب حركة المقاومة الإسلامية ”حماس“ والتضييق على رموزها وقادتها السياسيين،

ففي الوقت الذي تشن إسرائيل حربها على أبناء شعبنا وتلقي بأكثر من سبعة آلاف من خيرة أبنائه في سجونها، وفي الوقت الذي تنتهج سلطة الحكم الذاتي سياستها القمعية ضد أبناء المعارضة الفلسطينية، وفي مقدمتهم أبناء الحركة الإسلامية، وإهانة رموزها الرابضين في زنازينها من أجل إرضاء إسرائيل، وفي الوقت الذي يطرد فيه الأردن الأخوين الدكتور موسى أبو مرزوق والمهندس عماد العلمي من أراضيه بإيعاز من كل من السلطة وإسرائيل، في هذا الوقت تتدخل أميركا لتكمل حلقات المؤامرة القذرة وتلقي القبض على الأخ موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" الذي يحمل الجنسية الأميركية [يحمل جرين كارد فقط]، ولم يسجل عليه أي مخالفة تتعارض مع القانون الأميركي أو تهدد الأمن الأميركي. ونحن في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نعتبر أن هذه الخطوة الأميركية امتداد للحرب التي تشنها أميركا ضد شعبنا وحركة حماس من أجل الضغط عليها لتركيعها وإخضاعها لاتفاقيات أوسلو والقاهرة التفرطية، وخصوصاً أن هذه الخطوة أتت في وقت تعلن فيه إسرائيل أنها لن تتنازل عن شبر واحد من أرض الضفة الغربية، وتعطي لنفسها الحق في التصرف في مياها وأرضنا كما تشاء وترضى.

وأضاف البيان خاتماً:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ننظر ببالغ الخطورة للإجراء الأميركي، والذي يُعتبر عدواناً أميركياً جديداً على شعبنا وجماهيره المجاهدة وأمتنا الإسلامية، والذي يثبت أن أميركا جادة في الاستمرار في الانحياز الأعمى للصهيونية العنصرية. فاعتقال الأخ أبو مرزوق من قبل الإدارة الأميركية يتزامن مع مباركة أميركا والغرب للمجازر التي يقترفها خنازير الصرب بحق إخواننا البوسنيين، وإننا نؤكد أن هذه الإجراءات لن تثبتنا عن مواصلة خطنا الجهادي حتى تحرير أرض فلسطين، ولن يفلح أعداء الإسلام في زجنا في مستنقع الخيانة والتفريط والإقرار لإسرائيل بأي حق في قدس الأقداس، وإننا نحذر الإدارة الأميركية من اتخاذ أي إجراء ضد الدكتور موسى أبو مرزوق، وأن الشعب يرى أن أي أذى يلحق بالدكتور أبو مرزوق من اعتقال أو توقيف سيُعتبر عدواناً على الجماهير الفلسطينية، وعليه فإننا نطالب الولايات المتحدة بإطلاق سراح

الأخ موسى أبو مرزوق فوراً، فالرجل بروفيسور وأكاديمي وكل ذنبه أنه يحمل هموم شعبه وأمته ويعبر عن رسالة الإسلام الحضارية بدون مواربة وبكل عزّة وإباء. وإلى العرب والفلسطينيين الذين شاركوا إسرائيل في المؤامرة نقول: إنكم بتحالفكم مع أعداء الأمة لن تزدادوا إلا بُعداً عن شعبنا، وها هي مؤامرتكم قد انكشفت، فعودوا إلى رشدكم.

أما بعد صدور قرار تمديد اعتقال أبو مرزوق لمدة أسبوع آخر، فقد طرأ تصعيد آخر على لغة الخطاب لدى حماس. وأخذت تحذر صراحة من نتائج ذلك القرار السيئة على المنطقة وعلى الولايات المتحدة نفسها. وقالت في بيان آخر لها صدر في 3 آب/أغسطس:

لقد كنا نأمل في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن تلجأ الإدارة الأميركية لنداء العقل والمنطق، وتعلن قرار الإفراج عن الأخ المجاهد الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بعد الاعتقال التعسفي الذي اتخذته بحقه، ومن أجل إغلاق هذا الملف قبل أن يتسع وتتضاعف نتائجه السيئة على المنطقة وعلى الولايات المتحدة نفسها.

لكن القرار الأميركي بتمديد فترة اعتقال د. أبو مرزوق، ولمدة أسبوع آخر، يؤكد لنا أن الولايات المتحدة لم تفهم أو تتعامل مع لغة العقل والمنطق والحكمة التي حرصت عليها حركة حماس حتى الآن، وراحت تماطل أملاً في كسب الوقت لتفريق تهمة باطلة بالتعاون مع الكيان الصهيوني.

إن كل ذلك يؤكد ما قلناه منذ البداية بأن قضية اعتقال د. أبو مرزوق هي قضية سياسية وليس لها أي بُعد آخر، فالولايات المتحدة تعنتل المجاهد الكبير د. أبو مرزوق؛ لأنه يقود حركة تحرر وطني، تحظى بتأييد شعبنا الفلسطيني، وبمؤازرة أمتنا العربية والإسلامية لجهادها المبارك ضدّ ظلم واستبداد المحتلين الصهاينة.

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وهي ترقب تورط القرار الأميركي المتزايد في الارتهان لصالح نفوذ اللوبي الصهيوني داخل الإدارة الأميركية، لتتوقع أن يغيب عن أذهان القادة الأميركيين تجربتهم المبررة في المنطقة عندما يصطدمون مباشرة مع تياراتها الشعبية والإسلامية المقاومة. وإذا كانت الإدارة



الأميركية لم تَعَباً بردود الفعل الساخطة، وبفعاليات الاحتجاج الجماهيري في كل العالم العربي والاسلامي على الخطوة العدائية من جانب السلطات الأميركية، فإن عليها أن تتوقع أي رد فعل مهما كان نوعه على هذه الاستهانة وهذا التجاوز للنداءات الواسعة التي عبّرت عن نبض جماهير أمتنا العربية والإسلامية، وعليها في نفس الوقت أن تتحمل مسؤولية سياستها العدائية هذه.

وفي 4 آب/ أغسطس أصدرت حماس البيان الأعنف والأكثر صراحة وصرامة من كل ما سبق، وأكدت فيه على:

1. على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بالإفراج الفوري والسريع عن د. موسى أبو مرزوق ودون شروط.

2. تدعو حركة المقاومة الإسلامية "حماس" جميع القوى المدافعة عن حقوق الإنسان والقوى المحبة للسلام والعدالة في العالم للضغط على أمريكا للإفراج عن د. موسى أبو مرزوق.

3. على أمريكا أن تفهم أن أي تفكير بتسليم د. موسى أبو مرزوق إلى الكيان الصهيوني سيضر بمصالحها في الشرق الأوسط بشكل كبير، وسيعرضها لغضبة الجماهير العربية والإسلامية، الأمر الذي لا تُحَمَدُ عقباه.

4. تتوجّه حركة المقاومة الإسلامية إلى كل أجهزتها العاملة في العالم للوقوف على أهبة الاستعداد للتحرك للدفاع عن رجال الإسلام في اللحظة المناسبة والمكان المناسب.

وختم البيان مخاطباً "شعب الانتفاضة البطل" بلغة تحريضية واضحة: "لا بُدّ لكم من وقفة وطنية حازمة قبل أن تختطفكم أيدي العنصرية في كل مكان. قفوا في وجه الظلم والطغيان وادعوا بالحق وثقوا بنصر الله فهو قادم وقريب".

وفي 9 آب/ أغسطس أصدرت حركة حماس بياناً آخر حذرت فيه الولايات المتحدة من الدخول بشكل مباشر طرفاً في الصراع، الأمر الذي لا تُحَمَدُ عقباه. وقالت إنها تدرس بجدية بالغة الخطوة الأميركية، وسيكون لها موقفها الذي يتلاءم معها. وجاء في البيان الذي حمل توقيع المكتب الإعلامي:

إن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" تنظر بخطورة بالغة إلى قيام مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي باعتقال الدكتور موسى أبو مرزوق بعد أن تراجعت دائرة الهجرة الأميركية عن ادعاءاتها السابقة بوجود مخالفات لقوانين محلية.

إن لجوء الإدارة الأميركية إلى اعتقال الدكتور موسى أبو مرزوق مجدداً بناءً على الطلب الصهيوني، يؤكد رضوخ هذه الإدارة بشكل كامل للضغط الصهيوني، الأمر الذي يثبت وجود مؤامرة سياسية (صهيونية - أميركية) مشتركة تم نسجها في الخفاء بين الطرفين.

إن هذه الخطوة تؤكد بصورة لا تقبل الجدل أن عملية الاعتقال كانت إجراءً سياسياً صرفاً، تم بسبب الآراء والمعتقدات السياسية التي يؤمن بها الدكتور أبو مرزوق والمخالفة لوجهة النظر الأميركية.

لقد تعاملت السلطات الأميركية مع قضية الاعتقال بخداع وخُبث واضحين، فبينما كانت تروج أنها إجراء قانوني، كانت في نفس الوقت تجري اتصالات سرية مع حكومة الإرهابي إسحاق رابين لحشد اتهامات باطلة ضد الدكتور أبو مرزوق، في محاولة للإضرار بسمعة ومكانة حركة حماس إقليمياً ودولياً، وإشغالها عن كفاحها ضد المستعمرين الصهاينة.

لقد رفضت إدارة بيل كلينتون جميع المناشدات الرسمية والشعبية لإطلاق سراح الدكتور أبو مرزوق، وأصرّت على ارتكاب خطأ سياسي بالغ يتمثل في استمرار اعتقاله، مما ستكون له آثار سلبية وعواقب غير مأمونة.

لقد أصمّت السلطات الأميركية أذنيها عن سماع صوت العقل والمنطق الذي انطلقت أصداؤه من كافة أرجاء العالم، بينما سمحت للفحيح الصهيوني أن يتغلغل فيها، ويدفعها باتجاه تبني مواقفها التي لا تخدم في النهاية سوى المصالح الصهيونية.

إن قيام الإدارة الأميركية بهذه الخطوة يُعدُّ تحدياً سافراً لمشاعر المسلمين عموماً والفلسطينيين خصوصاً، الذين وقفوا إلى جانب حركة حماس وطلبوا



الإدارة الأميركية بالتراجع عن قرارها، الذي سيواجه برد فعل قوي من المسلمين في جميع أنحاء العالم.

إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نحذر إدارة الرئيس بيل كلينتون من مغبة تسليم د. أبو مرزوق لسلطات العدو الصهيوني، مؤكداً أن هذه الخطوة تُعدُّ خطأً أحمر، سيعني تجاهله من قِبَل الولايات المتحدة دخولها بشكل مباشر طرفاً في الصراع بين شعبنا وبين الاحتلال الصهيوني، وهو ما لا تُحمد عقباه.

إن على الإدارة الأميركية إعادة حساباتها بجدية، وإصدار قرارها بالإفراج عن الدكتور أبو مرزوق؛ لأن التمادي في تنفيذ رغبات العدو الصهيوني، والارتهان لمصالحه وحده، لن تكون في صالحها أو في صالح الشعب الأميركي.

وأخيراً، تؤكد حركة حماس أنها تدرس بجدية بالغة الخطوة الأميركية الجديدة، وسيكون لها موقفها الذي يتلاءم معها بما تحمله من أبعاد عدائية، وستصون الحركة كرامة قادتها السياسيين، وستضمن الإفراج عنهم بكافة الوسائل المتاحة لديها.

وفي خضم هذه البيانات، فوجئ المراقبون بتصريحات للمهندس إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي باسم حماس (مجلة الشروق، 1995/8/7)، نفى فيها أن تكون حركته قد هددت بضرب المصالح الأميركية رداً على اعتقال رئيس مكتبها السياسي. وقال إن الحركة حذرت من ردود فعل الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين على استمرار اعتقال أبو مرزوق أو تسليمه لـ "إسرائيل".

وأكد غوشة: "لم يصدر أي بيان عن حماس أو ناطقها الرسمي يهدد بضربها (المصالح الأميركية)". لكنه قال: "لا يجوز منذ الآن التعامل مع أمور افتراضية مستقبلية قبل أن تقع، عندما تقوم الولايات المتحدة باعتقال موسى أبو مرزوق لفترة طويلة، أو عندما تقوم بتسليمه إلى اليهود فإن حماس ستدرس الموقف وتحدد موقفها". مستدركاً "عندها سيكون لكل حادثٍ حديث".

وأضاف ”هناك بعض المحددات التي تجعلنا لا ندخل في معركة كسر عظم مع أمريكا، يهمننا ألا ندخل في صدام مع الشعب الأمريكي، وأن نفرق بين الشعب والإدارة الأمريكية“.

ولم يحدد غوشة الأسباب التي تدعو إلى انتهاج سياسة عدم المواجهة مع الولايات المتحدة، ولكنه قال إن العمليات العسكرية ضد الاحتلال هي التي تعطي الرصيد للشعب، وأي نشاط خارجي سيشتت هذا الرصيد.

لكن غوشة نفى أيضاً أن تكون حماس تعتزم حثّ حركة الجهاد الإسلامي على عدم تنفيذ تهديداتها بنقل المعركة إلى خارج فلسطين واستهداف المصالح الأمريكية؛ ”لأن لكل فصيل قراره المستقل، ونحن لا نلزم أحداً“. وكانت حركة الجهاد الإسلامي قد أصدرت بياناً بالغ الحدة هددت فيه بقتل الأمريكيين في أي مكان يتواجد فيه مقاتلوها. ويعتقد أن المرحوم د. فتحي الشقاقي، الأمين العام السابق للحركة، هو الذي أصدر ذلك البيان بدافع صداقته التاريخية مع أبو مرزوق.

وبعد 10 أيام من تصريحاته السابقة، جدد غوشة نفيه صدور تهديدات عن حماس بضرب المصالح الأمريكية (صحيفة الرأي، عمّان، 1995/8/17). وقال إن حماس لم تهدد بضرب المصالح الأمريكية في المنطقة إذا لم تفرج السلطات الأمريكية عن أبو مرزوق. وأضاف أنه لم يصدر عن حركة حماس من خلال بياناتها أو من خلال ناطقها الرسمي أي تهديد يفيد بذلك.

وأشار إلى أن الحركة أوضحت أن على الإدارة الأمريكية أن تفرج فوراً عن أبو مرزوق محذرة من أن استمرار اعتقاله قد يؤدي إلى تحركات شعبية في العالمين العربي والإسلامي يصعب ضبطها. وشدد غوشة على أن حماس ملتزمة ومنضبطة ببرنامجها الاستراتيجي القائم على مقاومة الاحتلال الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. لكنه أكد أنه في حال إصرار الإدارة الأمريكية على مواصلة اعتقال د. أبو مرزوق، والأخطر من ذلك تسليمه إلى الكيان الصهيوني، فإن حماس ستراجع استراتيجيتها في الصراع على ضوء أي تصرفات خطيرة من الإدارة الأمريكية.



تصريحات غوشة المعروف عنه التشدد قرأها المراقبون في حينه باعتبارها محاولة لعدم دفع واشنطن إلى مزيد من التعنت في معالجتها لقضية أبو مرزوق. وقد لوحظ أن هذه التصريحات قد صيغت على طريقة التلويح بالعصا والجزرة في وقت واحد. غير أن بيانات حماس ما لبثت أن عادت إلى لغتها السابقة. ففي اليوم التالي فقط لنشر تصريحات غوشة، أصدرت حماس بياناً في غزة اعتبر اعتقال أبو مرزوق مؤامرة. ووصفه بأنه إجراء مخالف لكل القوانين والأعراف الدولية والحقوق الإنسانية. وقال البيان: "إن إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون أصبحت، وبما لا يخفى على أحد، أداة صهيونية غير عابئة بمصالح الشعب الأمريكي ومصيره، وكل همها هو تنفيذ أوامر إسرائيل". ودعا البيان الشعب الأمريكي "لأن يقول كلمته، ويوقف الإدارة عند حدها ويمنعها من المغامرة بمصيره إرضاءً لإسرائيل"، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني "ليس عدواً للشعب الأمريكي".

وطالب البيان بالإفراج عن أبو مرزوق، محذراً من أنه في حال تسليمه فإن الولايات المتحدة و"إسرائيل" ستدفعان ثمناً غالياً. وقد ترافق إصدار هذا البيان مع قيام ملثمين في قطاع غزة بإحراق العلمين الإسرائيلي والأمريكي خلال مظاهرات احتجاجية على اعتقال أبو مرزوق. كما ندد خطباء المساجد في غزة باستمرار السلطات الأمريكية باعتقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس محذرين من أي خطوة ترمي إلى تسليمه لـ"إسرائيل".

وأكد بيان حماس على:

- ضرورة الإفراج عن الدكتور موسى أبو مرزوق، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وأن استمرار اعتقاله لا يعني إلا استمرار معاداة وتكرُّم أميركا لحقوق الشعب الفلسطيني.
- إن فاتورة تسليم الدكتور موسى أبو مرزوق لإسرائيل ستدفع أميركا وإسرائيل ثمنها غالياً.
- إننا وفي ظل هذه المؤامرة العالمية التي تستهدف القضاء على شعبنا وقضيتنا، لنطالب السلطة الفلسطينية أن تعي هذه المؤامرة وتتوقف عن مطاردة

واعتقال مجاهدينا، والإفراج الفوري عن المعتقلين، واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني المجاهد، وألا تكون ذريعة لأعداء شعبنا لمطاردة واعتقال مجاهدينا الأحرار.

وقد تواصل التباين الذي ربما كان متعمداً في لغة خطاب حماس مع واشنطن. ففي 1995/9/23، وزع بيان بالغ الحدة حمل توقيع تلامذة أبو مرزوق تضمن تهديداً صريحاً بقتل المواطنين الأمريكيين المقيمين في مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة. وأكد البيان الذي حمل عنوان "تحذير إلى كل أمريكي قدر يعيش في بلادنا الجميلة" قدرة هذه المنظمة، التي لم يثبت وجودها واقتصرت بياناتها على البيان المشار إليه، على "ضرب كل أمريكي في قطاع غزة والضفة الغربية". وأضاف البيان المكتوب بالإنجليزية "نحن نستطيع بسهولة قتل كل أمريكي".

وقد حرص البيان، الذي غالباً ما يكون قد صدر عن جهة داخل حماس، عدم علاقة هذه المنظمة بحركة حماس. وأكد أن منظمة تلامذة أبو مرزوق ستنفذ تهديداتها في حال لم تطلق الإدارة الأمريكية "قائدها". وتابع البيان "الموت للأمريكيين" مهدداً بتحويل غزة والضفة الغربية إلى "لبنان جديد".

وبحرص مماثل قالت حماس في اليوم التالي إنها غير مسؤولة عن هذا البيان. بل وأضافت "إننا في حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ننظر بعين الريبة والشك لكل المجموعات التي تهدد الأبرياء العزل". إلا أنها دعت "الشعب الأمريكي إلى أن يقف بالمرصاد لتصرفات حكومته التي هي ضد مصالح الشعب الأمريكي بقصد استعطاف اللوبي الصهيوني صاحب القرار الحقيقي في الولايات المتحدة". وشدد بيان حماس على إدانة "الإجراء الظالم ضد الأخ موسى أبو مرزوق والذي جاء استجابة للضغوط الصهيونية المباشرة، والذي يمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، إلا أنها لا تعفي الشعب الأمريكي من هذه المسؤولية". وأضافت حماس "نشجب ونستنكر أي تهديد للمواطنين الأمريكيين وخصوصاً الذين في ضيافة الشعب الفلسطيني".



هذا الحرص البالغ من جانب حماس على عدم توجيه تهديدات مباشرة للأمريكيين والمصالح الأمريكية يفسره محمد نزال، عضو مكتبها السياسي وممثلها في الأردن، بقوله:

السياسة العامة لحركة حماس هي تجنب استخدام لغة التهديد والوعيد في خطابها السياسي باستثناء العدو الصهيوني، ونعتقد أن الضغط السياسي والإعلامي والجماهيري على الإدارة الأمريكية يمكن أن يُسفر عن نتائج إيجابية أكثر من لغة التهديد، التي قد تزيد من عنجبية الطرف الآخر وإصراره على موقفه. إننا نسير في محاور متعددة من أجل تحقيق هدفنا بإطلاق سراح د. موسى، ونأمل أن يتحقق هذا الهدف دون خروج عن سياستنا بحصر دائرة الصراع مع الكيان الصهيوني. (مجلة فلسطين المسلمة، أيلول/سبتمبر 1995)

هذه الوقفة القوية التي اتخذتها قيادات حماس وكل كوادرها وأعضائها للدفاع عن أبو مرزوق رافقها في الوقت ذاته اعتراضان على تصرفين لرئيس المكتب السياسي للحركة، وإن كان لم يتم التعبير عن ذلك بشكل صريح وعلى نطاق واسع.

الأول: هو مبدأ توجُّهه إلى الولايات المتحدة، وهو الذي سبق له أن غادرها سنة 1992 بعد انكشاف موقعه القيادي في حماس. ولقد عبّر عن ذلك محمد نزال بشكل غير مباشر حين سُئل إن كانت حماس قد توقعت قيام الولايات المتحدة باعتقال أبو مرزوق، فأجاب بدبلوماسية المعهودة:

الذين يحملون عبء القضية الفلسطينية والدفاع عنها ينبغي لهم أن يتعاملوا مع أسوأ الاحتمالات والتوقعات، وأن يضعوا في اعتبارهم حدوث غير المتوقع... ولا شك أن إعلان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وضع حماس على قائمة الإرهاب في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، كان مؤشراً واضحاً على خطوة أمريكية هامة في محاربة الحركات المجاهدة في فلسطين ولبنان... كما أن المشاريع المقدمة للإقرار في الكونجرس الأمريكي بهذا الشأن تسير في الاتجاه نفسه. (مجلة فلسطين المسلمة، أيلول/سبتمبر 1995)

الثاني: تعيين محام يهودي للدفاع عن أبو مرزوق، وهو الأمر الذي سبق لأبو مرزوق نفسه أن كان متردداً فيه، وفكر في انعكاساته السلبية على حماس.

وقد قال إبراهيم غوشة صراحة إن حماس لا توافق على تعيين محام يهودي. وإنها تفكر في تعيين محام آخر في مرحلة أخرى من المحاكمة (الشروق، 1995/8/7).

ويعبر مصطفى الداوي، ممثل حماس في لبنان (في ذلك الوقت)، عن الاعتراضين ذاتهما، ولكن بطريقة أخرى، وذلك عبر التقرير الذي رفعه لقيادة الحركة في عمان عن اجتماع القوى والأحزاب الفلسطينية واللبنانية بشأن اعتقال أبو مرزوق. يقول التقرير "ولكن الجميع توقّف بنوع من التأنيب للحركة عند:

1. لماذا أمريكا وبالذات الآن؟ وعشية عملية استشهادية نوعية؟
2. لماذا ستانلي كوهين؟ وهل هذا الاختيار جاء من وبعلم الحركة؟



Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

هذا الكتاب

أن تولد لاجئاً، وأن تعيش مناضلاً، وأن يضعك الله سبحانه في مشهد الصدارة لقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذه ملحمة ومشوار حياة فيه الكثير من التحديات، ويتطلب من القائد حكمة بالغة وصبراً جميلاً، للحفاظ على توازن المسيرة وتحقيق الأهداف.

في هذا الكتاب، استعراض لصفحات النشأة في المخيم، ثم سنوات الدراسة والعمل داخل الوطن وخارجه.

بلا شك، كانت المحطة الأهم في هذه السردية، هي سنوات العمل، ثم الاعتقال في أمريكا، على خلفية قيادة المكتب السياسي لحركة حماس.

عامان كان فيهما الكثير من الأحداث والمعاناة والفرص لإبراز القضية الفلسطينية، وتجسيد خطاب حماس السياسي كأحد أهم معادلات الصراع مع الاحتلال، وفضح جرائمه التي كانت أمريكا—بانحيازها لـ"إسرائيل"—تعمل على تعطيلها، وإفشال أي جهد دولي أو إنساني لنصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

هذا الكتاب يعرض الجزء الأول من الرواية، والتي ستكتمل تفاصيلها فيما هو قادم من أجزاء أخرى إن شاء الله.

ISBN 978-9953-572-82-6



9 789953 572826



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

